أما من حيث التمركز حسب حجم المؤسسة، فقد لاحظ وجود ثنائية يبرزها واقع أن المؤسسات الكبيرة تزداد حصتها من العمالة، لكن بسبب ازدياد عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة فإنها تحافظ على وجود حصة هامة من العمالة لديها حيث تستوعب حوالي ٤٠ بالمئة من العمالة. ويتساءل، في ضوء ذلك، عما إذا كان ممكناً الحديث عن فئتين متمايزتين في الخصائص لعمال الصناعة؟ وينتهي إلى ملاحظة المركز الهامشي للطبقة العاملة الصناعية ووجود عدم استقرار وفروق عميقة، حيث تقوم على مخزون بشري هائل، وتعاني من معدلات دخول وخروج كبيرة جداً.

وقد تعرضت استخلاصات سليم نصر لمناقشة ونقاش من د. أحمد بعلبكي، عصام خفاجي، هاني حوراني. وأثيرت تحفظات وتساؤلات بصدد المعطيات فيما يخص الاردن وفلسطين، مفترضة وجود نوع من «التحيز الاحصائي» ناجم عن تفاوت المعطيات بين بلد وآخر. وربما وفرتها بالنسبة إلى لبنان قبل عام ١٩٧٥، خاصة عندما تجري المقارنة بين مجموعة عمال الصناعة بين لبنان وسوريا والعراق.. تحفظ آخر أعطي حول تراجع الاجازة الصناعية والطبقة من جراء «ما سمي «بجاذبية العمل في قطاع الخدمات» الخاص، «وحول ما سمي بـ «المقاومة الاجتماعية» للعمل الصناعي بين النساء. ولاحظ عصام خفاجي ضرورة الانتباه إلى آلية السوق وليس فقط إلى آلية عمل سيكولوجية.

جدل مشابه أثاره بحث الزابيبت لونغ نيس عن بنية عمال الصناعة السورية، من خلال دراسة حالة أحد مصانع النسيج في ضواحي دمشق؛ حيث لاحظت الباحثة وجود حالة «ازدواجية العمل» لدى نسبة عالية من العمال. النقاش الجدي انصب على ما إذا كانت الغينة تمثل حالة نموذجية أم حالة استثنائية. دراسة جان بيز جارسون عن العمالة العربية الأجنبية في دول الخليج أثارت جدلاً صاخباً، ربما كان مبعثه الخفة الشديدة التي أظهرها في عرض النتائج والنقاش.

كاتب هذه السطور قدم خلاصات دراسته عن الخصائص الراهنة للطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ — ١٩٨٠ من زاوية نظر متباينة مع دراسة سليم نصر، مبرزاً اتجاهات النمو العددي والتحسن النسبي في خصائص الطبقة العاملة، وملاحظاً وجود اتجاهين متعارضين في عملية التطور الرأسمالي الكولونيالي (التابع). أحدهما يؤدي إلى عرقلة بنية الطبقة العاملة وتأخيرها وتشويهها؛ وثانيهما يؤدي إلى تطويرها وتحسين خصائصها. داعياً إلى ملاحظة الاتجاهين معاً، وأيهما له الدور الحاسم في تحديد خصائص الطبقة العاملة راهناً ومستقبلاً. واستخلص، أنه في ضوء شروط وظروف ملموسة محددة، خاصة بعد اتساع حجم الفوائض المالية النفطية وانتقال مبالغ هامشية ولكن فعالة، وارتفاع أسعار المواد الخام في العالم بعد حرب ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، فإن وتيرة التصنيع في الاردن تسارعت، ولا سيما في قطاع الاستخراج (الفوسفات والبوتاس) وبعض قطاعات الصناعات التحويلية الأساسية(الاسمنت) تكرير النفط، الاسمدة الكيماوية، النسيج). وهذه أدت وسوف تؤدي، أيضاً، إلى زيادة حجم الطبقة العاملة ووزنها، وإلى تحسين خصائصها النوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نمط التطور الرأسمالي التابع سوف يستمر في إحداث تشويهات معينة في توزيع القوى العاملة وفي تسريع وتيرة هجرتها وعدم استقرارها.

وقد بحث عصام خفاجي موضوع «سياسة التصنيع وأثره على الطبقة العاملة في العراق»، ولم تتح له فرصة التوزيع، ربما لتأخر تقديمه، كما أن الوقت المخصص لعرضه كان ضيقاً؛ مما لم يساعد على عرض خلاصاته بالنسبة لخصائص الطبقة العاملة في العراق.

وأخيراً، تقدم متري مقبل من الاتحاد الوطني لنقابات العمال في لبنان «بافكار أولية حول تاثيرات الحرب الاهلية في لبنان على بنية الطبقة العاملة». متناولاً هذه التاثيرات من زاويتي: التهجير والهجرة؛ التضخم وأثره على الصناعة الوطنية. ملاحظاً اتجاه بعض الصناعات الهامة الكبيرة نحو الاضمحلال كالنسيج والمرطبات والمشروبات الغازية واتجاه صناعة الأحذية والصناعات الخشبية إلى الانكفاء من صناعة كبيرة متقدمة إلى ورش حرفية صغيرة. كذلك لاحظ التحول البنيوي لعمال قطاع الطباعة بعد إحلال الصف الضوئي (الكومبيوتر) على الاترتيب والموتوتيب.